التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي؛ وفق المعيار رقم 6 من معايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

(دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية)

■ د. محمد علي نصر الشائبي *　　■ خواطر ضو أوشاح **

● تاريخ استلام البحث 2025/09/17م　　● تاريخ قبول البحث 2025/12/22م

• DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268443

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع تحول مصرف الجمهورية من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ تم فيه استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة شملت موظفي ومسؤولي المصرف. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (T) إن المصرف حقق مستوى جيداً من الالتزام ذو دلالة إحصائية بمتطلبات المعيار رقم (6)، مما يعكس وجود خطوات فعلية جادة في مسيرة التحول. إلا إن هذا الالتزام لا يزال جزئياً. كما كشفت النتائج عن رغبة قوية واتجاهاً إيجابياً لدى الموظفين نحو التحول للصيرفة الإسلامية؛ ويتبع المصرف نهجاً تدريجياً نتيجة وجود بعض المعوقات، أبرزها: عدم مواءمة التشريعات والقوانين المحلية لمتطلبات المعيار، ونقص الكفاءات الفنية المتخصصة، بالإضافة إلى تحديات هيكلية وتنظيمية. خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة تحديث الأطر القانونية المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، وتكثيف البرامج التدريبية التخصصية لرفع كفاءة العاملين، ووضع خارطة طريق زمنية محددة للانتقال من الالتزام الجزئي إلى التحول الشامل والنهائي.

● **الكلمات المفتاحية:** المعيار الشرعي رقم 6، التحول للصيرفة الإسلامية، المصرف الإسلامي، المصرف التقليدي

* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ صرمان - جامعة صبراتة E - mail: mohammed.alshaebi@sabu.edu.ly

** باحثة دراسات عليا - قسم المحاسبة - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ صرمان - جامعة صبراتة E - mail: khwateraldwadi@gmail.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

The Conversion from a Conventional Bank to an Islamic Bank: In Light of AAOIFI Standard No.6.

(An Applied Study on Jumhouria Bank)

■ Dr. Mohammed Ali Nasr Al - Shaebi* ■ Khawater Daw Oshah**

■ **Abstract:**

This study aimed to evaluate the reality of Jumhouria Bank›s transition from conventional to Islamic banking in accordance with the procedural requirements of Shari›ah Standard No. (6) issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). The study adopted a descriptive - analytical approach, utilizing a structured questionnaire as the primary data collection tool, distributed to a sample of the bank›s employees and officials. Statistical analysis results using the One - Sample T - test revealed that the bank has achieved a statistically significant level of compliance with Standard No. (6) requirements, reflecting substantive and serious steps toward the transition process. However, findings indicated that this compliance remains «partial.» Furthermore, the results demonstrated a strong desire and positive attitude among staff toward Islamic banking. The bank currently follows a gradual approach due to several obstacles, most notably: the misalignment of local legislation and laws with international Shari›ah standards, a shortage of specialized technical expertise, and various structural and organizational challenges. The study concluded with several recommendations, primarily emphasizing the necessity of updating the legal frameworks governing Islamic banking in Libya, intensifying specialized training programs to enhance staff efficiency, and establishing a clear time - bound roadmap to transition from partial compliance to full and comprehensive transformation.

• **Keywords:** Sharia Standard No. 6, Jumhouria Bank, Transformation, Islamic Bank, Conventional Bank

*Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science / Surman, Sabratha University.
**Postgraduate Researcher, Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science / Surman, Sabratha University.

■ **المقدمة:**

برزت المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تمارس نشاطها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وأصبحت تعمل في إطار نظام بديل للنظام المصرفي التقليدي القائم في أساسه على الفوائد الربوية المحرمة شرعاً ودون وضع اعتبار لفئات في المجتمع تتحفظ على تلك التعاملات. الأمر الذي زاد من انتشار المصارف الإسلامية وزادت حصتها السوقية وحققت نجاحا ونمو في السوق الصناعة المالية الإسلامية، مما جعل المصارف التقليدية وخاصة في الدول العربية والإسلامية تتجه نحو العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية واعتماد النموذج الإسلامي. سواء بفتح فروع ونوافذ إسلامية أو التحول بشكل كلي نحو الصيرفة الإسلامية.

وفي ليبيا بدأت رحلة التحول نحو الصيرفة الإسلامية منذ صدور قانون رقم 46 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي والذي ينص بمنع الربا والفوائد الدائنة والمدينة. وانطلقت معظم المصارف التجارية في ليبيا وفي مقدمتها مصرف الجمهورية تتلمس طريقها نحو هذا التوجه، الامر الذي شكل تحدياً مهماً في عملية البحث عن أساليب مناسبة وناجحة للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، فالتحول لا يقتصر على تغيير في الشكل المؤسسي فحسب بل يشمل إعادة تنظيم للعمليات ويتطلب مراجعة السياسات الائتمانية والاستثمارية. كما يحتاج إلى بناء بنية رقابية تعتمد على الحوكمة الشرعية. وفي هذا السياق أصدرت هيأة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات المالية الإسلامية معايير محاسبية وشرعية ومن ضمنها المعيار الشرعي رقم (6) وهو معيار "تحول المصرف التقليدي الى مصرف إسلامي" حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الإجراءات والآليات والمعالجات الواجب مراعاتها ليتحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي. ومن هنا يقدم البحث تقييماً علمياً لمستوى التزام مصرف الجمهورية بمسار التحول وفق الضوابط الواردة بالمعيار الشرعي رقم (6). وتحليلاً للتحديات التي واجهت المصرف في ظل هذا المعيار.

■ **مشكله الدراسة:**

تناولت العديد من الدراسات السابقة في البيئة الليبية موضوع التحول نحو الصيرفة الإسلامية، والمعوقات والصعوبات التي تواجه المصارف في ليبيا في مسارها نحو التحول ومنها دراسة (افتوحة، والضاوي، 2019) ودراسة (الشريف، والحداد، 2020). كما تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي على ضرورة وجود أطر تنظيمية وقانونية واضحة لضمان تحول آمن وفعّال نحو الصيرفة الإسلامية (Song 2014) . وعلى الرغم من أن مصرف الجمهورية يُعد من أكبر المصارف العاملة في ليبيا وأكثرها انتشاراً ومن أوائل المصارف التي مارست العمل المصرفي الإسلامي عبر نوافذ وفروع إسلامية، وأعلن مبكراً منذ عام 2013 عن رغبته في التحول الكامل إلى مصرف إسلامي؛ إلا إن الواقع يشير إلى أن المصرف لم يُعلن إتمام عملية التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية حتى الآن. إن عدم الوصول للتحول الكامل رغم طول الفترة الزمنية يستوجب الدراسة والتحليل. ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة للبحث وتقييم عن مستوى التزام مصرف الجمهورية بالمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن أيوفي ومتطلباته، باعتباره ان المعيار يمثل خارطة للطريق ووسيلة للتقيم. وبالتالي يمكن صياغة سؤال البحث: هل استطاع مصرف الجمهورية تطبيق متطلبات هذا المعيار في ظل التحديات والظروف التي تواجهها المصارف الليبية في طريقها نحو التحول؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المعايير الشرعية الصادرة عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي)، وتتناول الدراسة المعيار رقم (6) «التحول من المصرف التقليدي الى المصرف الإسلامي». حيث تقدم الدراسة توضيحاً لواقع التحول في مصرف الجمهورية في ظل المعيار رقم (6) ومستوى التزامه به. إضافة إلى بيان مفهوم التحول، ومتطلباته من الناحية النظرية والعملية، مع التركيز على التحول الكامل من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي باعتباره أكثر الأنواع مصداقية وقبولا لدى المجتمع.

■ **أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأكاديمية والعملية والمتعلقة بتحليل تحول مصرف الجمهورية نحو الصيرفة الإسلامية، وفق المعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن أيوفي ويمكن توضيحها في الأهداف التالية:

1. تسليط الضوء على المعيار رقم (6) " التحول من المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي"، الصادر عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، والتعريف به وتوضيح الضوابط والإجراءات التي يحددها.
2. تقييم وتحليل واقع التحول في مصرف الجمهورية والنظر في مدى توفر الرغبة والاتجاهات الإيجابية نحو التحول، وتشخيص معوقاته.
3. دراسة مستوى التزام مصرف الجمهورية بالمعيار الشرعي رقم (6) ومتطلباته، في مسيرته نحو التحول الكامل.

فرضية الدراسة:

للمساعدة في تحقيق أهداف الدراسة صيغت فرضية الدراسة بالشكل الآتي:

لا يوجد التزام ذو دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية بمتطلبات المعيار رقم (6) " التحول من المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي"الصادر عن (أيوفي).

الدراسات السابقة:

- دراسة Albrassi، bello، Alhabshi (2018): بعنوان:

CONVERSION OF CONVENTIONAL BANKS TO ISLAMIC BANKS IN LIBYA: ISSUES AND CHALLENGES.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، وقد اعتمدت على منهجية نوعية

لفهم ظاهرة التحول إلى المصرفية الإسلامية في ليبيا فقد تم إجراء مقابلات مفتوحة مع ستة مدراء من المصارف الليبية لفهم هذه الحاجة بشكل أفضل فقد توصلت النتائج إلى: أن القانون رقم (1) لعام 2013 غير كاف لعملية التحول وأن CBL دوره ناقصاً لدعم وتوضيح عملية التحول إلى أصحاب المصلحة وأن معظم المصارف لم تأخذ خطوة استباقية نحو التحول إلى المصارف الإسلامية

- **دراسة: بن الدين، بوقندي (2021 - 2022) بعنوان: المعيار الشرعي رقم(6) "تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي" من معايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) - تحليلا وتطبيقا - (دراسة مقارنة)،**

هدفت هذه الدراسة إلى فهم وتفسير المعيار الشرعي رقم(6) وتحليل الخطوات والإجراءات المطلوبة لتحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من خلال تحليل المعيار الشرعي رقم (6) وتطبيقه على حالات عملية ومقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وتوصلت النتائج إلى أن المعيار الشرعي رقم(6)يقدم إطارا شاملاً ومفصلاً لعملية التحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية و أن المعيار يتضمن المتطلبات الدقيقة التي يجب على المصارف التقليدية أن تلتزم بها لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

- **دراسة (سليم وآخرون، 2023) بحثت في مدى امتثال المصارف التجارية العامة بمدينة درنة لمعايير المحاسبة الإسلامية.**

وخلصت النتائج إلى وجود التزام بمستوى ممارسة متوسط إجمالاً وبمعدلات مختلفة، حيث تصدر المستوى العلمي مؤشرات الالتزام، يليه توافر الرقابة الداخلية ثم الخارجية. وشددت الدراسة في توصياتها على ضرورة تحديث المناهج الجامعية بإدراج مقررات المحاسبة الإسلامية، وتأهيل الكوادر المصرفية عبر دورات تخصصية لضمان التطبيق السليم لهذه المعايير.

- **دراسة (التارقي وعمران، 2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية بمدينة سبها من خلال مقارنة المتطلبات التي تحكم عملية التحول وفقاً لمعيار رقم (6)الصادر (أيوفي)، مع تشخيص المعوقات التي تواجه هذه العملية في البيئة الليبية.**

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة شملت (102) موظفين بالمصارف التجارية في مدينة سبها وضواحيها. وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات التحول متوفرة نسبيًا، إلا إن هناك جملة من المعوقات الجوهرية تحول دون ذلك، أبرزها: عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي، وغياب السوق المالي الإسلامي، وضعف القوانين المنظمة، بالإضافة إلى خضوع المصارف لرقابة مصرف ليبيا المركزي الذي يتعامل بالفائدة. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، وتطوير الأطر التشريعية بما يتناسب مع متطلبات الصيرفة الإسلامية.»

- **دراسة: بن ثابث، بوفاتح. (2018). بعنوان: تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية: مدخل نظري، قراءة في المعيار الشرعي رقم (6) مع دراسة حالة بنك الكويت الدولي.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة المعيار الشرعي رقم (6)الصادر عن الهيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشأن تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية ولقد اعتمدت هذه الدراسية على منهج الوصفي في تحليل مفهوم تحول ومتطلباته واستخدمت المنهج التحليلي لدراسة حالة مصرف الكويت مستعينة بالإحصاءات والبيانات المتاحة في التقارير السنوية للمصرف وقد توصلت النتائج إلى ضرورة تطوير نموذج شامل يسهل عملية تحول المصارف التقليدية مع توفير التدريب اللازم للعاملين وتوعية الجمهور بأهمية التحول كما يجب على المصارف الاستفادة من تجارب المصارف

التي نجحت في التحول لضمان تحقيق أداء مالي جيد بعد التحول

- **دراسة: محمود، مهدي. (2022). بعنوان:تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية البنك المركزي العراقي – دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف الإسلامية، شعبة التدقيق والتطوير:**

هدفت هذه الدراسة لإعداد إطار تنظيمي مقترح لمعالجة عملية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، وتوفير مرجع للعاملين في القطاع المصرفي والباحثين حول متطلبات التحول. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والمتطلبات الشرعية والقانونية والإدارية لعملية التحول، إضافة إلى المنهج التطبيقي من خلال تحليل التجارب الدولية وصياغة نموذج عملي يوضح خطوات وإجراءات التحول المتكامل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن نجاح عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية يتطلب إطارًا تنظيميًا شاملاً يستند إلى المعيار الشرعي رقم (6) وأفضل الممارسات الدولية. كما أكدت الدراسة على أهمية التعاون بين الجهات الرقابية والمصارف لضمان تنفيذ التحول بنجاح

- **تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

على الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت التحول نحو الصيرفة الإسلامية في البيئة الليبية ومعوقاته، إلا إن هذه الدراسة تتميز عن غيرها وتنفرد بسد فجوة بحثية هامة من خلال تناولها للمعيار الشرعي رقم (6) « التحول من المصرف التقليدي الى المصرف الاسلامي» الصادر عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كونه المحور الأساسي للتقييم. حيث ركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على تقييم مستوى التزام مصرف الجمهورية بمعيار رقم (6) في مسيرته نحو التحول الكامل للصيرفة الإسلامية؛ وهو أكبر المصارف التجارية في ليبيا وأوسعها انتشاراً. وبينما ركزت الدراسات السابقة على نطاقات جغرافية محدودة (مثل مدينة درنة أو سبها)، فإن دراسة مصرف

الجمهورية قد تعطي مؤشراً أكثر دقة وشمولية لواقع التحول في القطاع المصرفي الليبي ككل. وبينما تناولت الدراسات السابقة المعوقات والتحديات بصفة عامة التي تواجه التحول إلى المصرفية الإسلامية، جاءت الدراسة الحالية لبحث تجربة مصرف الجمهورية تحديداً في التحول إلى مصرف إسلامي، مما يضيف قيمة عملية ويجعلها مرجعاً إجرائياً للمصارف التي تمر بنفس المرحلة ويقدم دراسة حالة يمكن أن تستفيد منها المصارف الأخرى.

■ الإطار النظري للدراسة:

● التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

التحول في اللغة يعني التنقل من حالة إلى حالة أخرى، والانتقال من وضع إلى آخر، مما يدل على تغيير واضح وانتقال واضح أيضًا. ويمكن اعتبار نقطة التحول كالحد الفاصل بين حالتين، حيث يكون الوضع الثاني أفضل حالًا من الأول.والتحول في الاصطلاح يعني التحول من وضع غير شرعي إلى وضع شرعي، وتمكن الفساد في الوضع الأول في القيام بمعاملات مالية تتعارض مع أحكام الشريعة، مثل التعامل بالربا الذي يعد محرمًا شرعًا نظرًا لآثاره السلبية على المجتمعات الإسلامية، واستغلاله للأوضاع المالية والاقتصادية للأفراد. والتحول بالنسبة للمصارف يشير إلى التحول من نموذج المصارف التقليدية التي تعتمد على الفائدة، إلى نموذج المصارف الإسلامية التي تعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. يقوم هذا التحول على استبدال المعاملات غير المشروعة بمعاملات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق العدالة بين المتعاملين وفقاً لأهداف الشريعة الإسلامية.

وبموجب هذا التحول، تقوم المصارف التقليدية بإنشاء أو تحويل فروعها إلى فروع إسلامية، تحت مظلة النظام المزدوج، حيث تقدم خدمات مصرفية إسلامية بجانب الخدمات التقليدية. تلك الفروع تتبع مصارف تقليدية تدير كافة أنشطتها المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (بن عيسي و ملالة، 2021 - 2022)

- **دوافع التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية** (محمود و مهدي، 2022):

تعد أسباب ودوافع التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف المتوافقة مع الشريعة متعددة ومتشعبة، ومن أبرزها:

- **المحافظة على عملاء المصرف التقليدي**: يرغب العديد من العملاء في تنويع مجالات تعاملهم مع المصرف التقليدي، ويتجلى ذلك في تزايد الطلب على المنتجات والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذه الرغبة تدفع المصارف إلى توفير خدمات ومنتجات تلبي احتياجات العملاء الراغبين في الالتزام بالمبادئ الإسلامية.
- **المنافسة في جذب عملاء جدد**: تسعى المصارف التقليدية إلى استقطاب شريحة جديدة من العملاء الذين يفضلون التعامل مع منتجات متوافقة مع الشريعة ويرفضون التعامل بالفوائد. هذا الهدف يتطلب من المصارف التقليدية التكيف مع متطلبات السوق وتقديم حلول تمويلية واستثمارية تتماشى مع الشريعة الإسلامية.
- **ارتفاع معدلات العائد على الاستثمارات المصرفية المتوافقة مع الشريعة**: يعد العائد على الاستثمار في الصيغ الإسلامية غالبًا أعلى من نظيره في الصيغ التقليدية. هذا الفارق في العائد يشجع المصارف التقليدية على التحول لتقديم منتجات استثمارية متوافقة مع الشريعة، مما يساهم في تحسين أدائها المالي وجذب المزيد من المستثمرين.
- **تملك مصرف إسلامي للمصرف التقليدي**: في بعض الحالات، يتم تملك المصرف التقليدي من قبل جهة أو مصرف إسلامي، مما يفرض على المصرف التقليدي التحول وتغيير نشاطه وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. هذا النوع من التغيير يكون مدفوعًا بأهداف استراتيجية تتعلق بتوسيع الحصة السوقية وتعزيز التواجد في السوق المالية الإسلامية.

- **قرارات الجهات الرقابية**: قد تتخذ الجهات الرقابية قرارات تلزم كافة المصارف بتطبيق أحكام الشريعة والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لها. هذه القرارات تأتي في إطار تنظيم النشاط المالي وضمان التزام جميع المؤسسات المالية بالمبادئ الإسلامية، مما يدفع المصارف التقليدية إلى التحول لتلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية.

تتضافر هذه الأسباب لتشكل دافعًا قويًا للمصارف التقليدية للتحول إلى مصارف متوافقة مع الشريعة، مما يعكس التحول المستمر في تفضيلات السوق والتطورات في البيئة التنظيمية والاقتصادية

طرق التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية: (شرون، 2017)

شهدت عمليات التحول المصرفي من العمل التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي شكلين رئيسيين:

- **أولاً: التحول الكلي**

يقوم التحول الكلي على تحويل المصارف بالكامل إلى الصيرفة الإسلامية، مدفوعًا برغبة التخلص من المعاملات الربوية وتوسيع قاعدة العملاء وزيادة الأرباح. وقد يتم التحول الكلي لأحد سببين:

- **قرار سياسي**، كما حدث في إيران عام 1980م، وباكستان عام 1981م، والسودان عام 1990م.
- **قرار نقدي**، حيث يتم التحول بناءً على سياسات مصرفية أو نقدية.

كما يمكن تطبيق التحول الكلي وفق مبدأ التدرج، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها في التحول الكامل ضمن خطة زمنية محددة، يتم خلالها استبدال المنتجات المصرفية المخالفة للشريعة الإسلامية بأخرى متوافقة مع أحكام الشريعة. ومن الأمثلة على هذا النوع من التحول: بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية، والبنك العقاري الكويتي، وبنك الشارقة الوطني في دولة الإمارات.

- **ثانياً: التحول الجزئي**

يعتمد التحول الجزئي على تقديم منتجات إسلامية أو فتح بعض الفروع التي تتوافق مع أحكام الشريعة، دون التقيد بخطة زمنية محددة، ويشمل عدة أشكال:

1. **تحويل الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية متخصصة**

يقوم البنك بإنشاء فروع جديدة تتوافق نشاطاتها بالكامل مع الصيرفة الإسلامية، أو تحويل فروع تقليدية قائمة للعمل وفق الشريعة الإسلامية.

2. **إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع التقليدية**

يفتح المصرف نوافذ متخصصة بالمعاملات الإسلامية لاستقطاب عملاء جدد أو تلبية احتياجات العملاء الحاليين، بهدف زيادة الأرباح.

3. **تقديم أدوات تمويل واستثمار إسلامية**

يقدم المصرف صيغًا مالية تتماشى مع طبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية، مثل عقود المشاركة أو البيع، مع وجود اختلافات في الآراء حول تقديم الخدمات الإسلامية داخل المصارف التقليدية.

- **المعوقات التي تواجه عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية** (المسعودي، 2024)

تواجه المصارف التقليدية التي تسعى للتحول نحو المصرفية الإسلامية العديد من التحديات والعقبات التي قد تعيق تنفيذ هذا التحول بشكل سلس وفعّال. وبالرغم من الجهود المبذولة لتذليل هذه الصعوبات، إلا إن عملية الانتقال تواجه مجموعة من المعوقات الرئيسة، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1 - **المعوقات الإدارية**

إن غياب وضوح الرؤية على مستوى المصرف ككل، وعدم إعلان الإدارة العليا عن

خططها للتحول نحو المصرفية الإسلامية، يؤدي إلى محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة التوجه الاستراتيجي للمصرف. ومن أبرز السلبيات الناتجة عن ذلك:

- ضعف القناعات الشخصية لدى بعض المسؤولين تجاه جدوى التوجه المزدوج (الإسلامي والتقليدي).
- نشوء احتكاكات عملية بين الإدارات المسؤولة عن الفروع التقليدية والفروع الإسلامية، بما يؤدي أحيانًا إلى منافسات غير بنّاءة.
- ضعف استعداد الإدارات الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية للمنتجات المصرفية التقليدية.

2 - المعوقات المتعلقة بالكوادر البشرية

تزداد هذه المعوقات عند تحويل الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية مع استمرار العمل بنفس الكوادر الحالية، وتشمل:

- محدودية الخبرات في أدوات الخزينة وخدمات التمويل والاستثمار الإسلامي.
- نقص الموارد المالية المخصصة لتدريب الموظفين على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي.

3 - . المعوقات المتعلقة بالنظم والسياسات

لا تزال القوانين والتشريعات في العديد من الدول غير متوافقة مع خصوصية المصارف الإسلامية، مما يخلق فرصًا محدودة أمام المصرف الإسلامي للعمل بحرية وفق أحكام الشريعة. وينتج عن ذلك:

- اضطرار المصارف الإسلامية إلى اللجوء للاجتهادات الفقهية لتطبيق الخدمات المصرفية بشكل متوافق مع الشريعة، وهو ما قد يؤدي أحيانًا إلى الابتعاد عن روح الشريعة.

- صعوبة تطوير أنظمة وإجراءات تنظيمية تتماشى مع طبيعة العمليات المصرفية الإسلامية.

4 - المعوقات المتعلقة بتطوير المنتجات المصرفية

على الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة، إلا إن المنتجات الإسلامية لا تزال محدودة مقارنة بالمنتجات التقليدية، مما يفرض على المصارف تعديل المنتجات التقليدية لتصبح متوافقة مع الشريعة، مع ما يصاحب ذلك من تحديات وقيود. وللتغلب على هذه العقبات، يوصى بما يلي:

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة لدعم تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية، بما يحقق تنافسًا فعالًا مع المنتجات التقليدية.
- وضع آليات تعاونية بين المصارف الإسلامية لتطوير منتجات مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، مع الحفاظ على حقوق جميع الأطراف المعنية.

5 - الفراغ التشريعي للنظم الرقابية

تعاني المصارف الإسلامية من ضعف التوجيه والرقابة من قبل المصارف المركزية، خاصة في ظل غياب تشريعات محددة للتحول المصرفي الإسلامي. وغالبًا ما يتم التعامل مع المصارف الإسلامية ضمن الأطر التقليدية، دون مراعاة خصوصية وطبيعة نشاطها، مما يخلق تحديات إضافية في تنفيذ الرقابة الفعّالة وتطبيق المعايير الشرعية

- **مصادر ومتطلبات التحول نحو الصيرفة الاسلامية:**

تشير مصادر التحول إلى الجهة المسؤولة عن تحويل المصرف التقليدي إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. يمكن أن تكون هذه الجهة من داخل المصرف أو خارجه، حكومية أو خاصة. وفيما يلي توضيح لذلك (بن عيسي و ملالة، 2021 - 2022):

• **قرار التحول الداخلي:**

يتم اتخاذ قرار التحول من قبل الإدارة العليا للمصرف التقليدي وصناع القرار فيه، مدفوعين برغبة في التوبة إلى الله والتخلص من الأنشطة المخالفة للشريعة الإسلامية، ولا سيما الربا، والانتقال إلى العمل وفق المبادئ الإسلامية.

• **مصدر التحول الخارجي الخاص من المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي:**

يمكن أن يكون مصدر التحول جهة خارجية خاصة تسعى لشراء المصرف وتحويله إلى العمل المصرفي الإسلامي. وتتمثل أساليب تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- اشتراط الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة في النظام الأساسي للشركة قبل طرح أسهمها للتداول، بحيث تقوم جهة خارجية بشراء حصة من الأسهم مع الالتزام بهذا الشرط.
- الدخول في شراكة مع شركة قائمة من خلال شراء حصة من أسهمها، ثم محاولة التأثير من الداخل لتغيير النظام الأساسي عن طريق الجمعية العمومية.
- الدخول في شراكة دون اشتراط العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومع مرور الوقت وزيادة النفوذ المالي والمعنوي للشراكة، يتم إجبار الإدارة على الاختيار بين الانسحاب أو التحول إلى الصيرفة الإسلامية.
- تقديم تمويل للشركات الراغبة في العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية باستخدام صيغ تمويل إسلامية، وذلك بهدف تخليصها من الأنشطة المخالفة وتعزيزها بشراء أسهمها للتأثير على قناعة الإدارة للتحول إلى المصرفية الإسلامية.

■ **التشريع الحكومي:**

قد تتخذ السلطات القانونية (الدولة) قراراً بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والتوقف عن ممارسة أي أنشطة مخالفة مثل الربا، والعمل على تحويل المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، كما حدث في إيران وباكستان والسودان.

- **المتطلبات والإجراءات اللازمة للتحول** (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022، الصفحات 123 - 124):

- **المدى الزمني للتحول:**

1 - يجب تنفيذ ما تطلبه الشريعة لتحويل المصارف التقليدية إلى مصرف إسلامي والالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع العمليات الجديدة عقب التحول. أما العمليات غير المشروعة المبرمة قبل قرار التحول فالأصل التخلص الفوري منها ولا يجوز التأخير إلا فيما تقتضيه الضرورة مراعاة للظروف الواقعية للمصرف لتجنب خطر الانهيار أو حالات التعثر على أن يتم التخلص من أثرها وفقا لهذا المعيار.

2 - إذا لم يقرر المصرف التحول الكلي الفوري، وإنما قرر تحولا مرحليا إنه لا يعتبر مصرفا متحولا ولا يدرج ضمن المصارف الإسلامية، إلا بعد إتمام عملية التحول، ويجب على مالكي المصرف الإسراع في عملية التحول للتخلص من إثم الاستمرار في الأنشطة المحرمة ويسترشد بهذا المعيار في خطوات التحول.

3 - تتم معالجة الأرباح والتعاملات المحرمة أثناء فترة التحول.

- **متطلبات وإجراءات التحول:**

1 - يجب لنجاح التحول اتخاذ الإجراءات اللازمة له وإعداد الأدوات وإيجاد البدائل للتطبيقات الممنوعة شرعا، وتأهيل الطاقات اللازمة للتنفيذ.

2 - مراعاة الإجراءات النظامية، بتعديل الترخيص إذا كانت الجهات الرقابية تتطلب ذلك وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي من خلال القنوات المطلوبة لتعديله بتضمينها أهدافا ووسائل تلائم العمل المصرفي الإسلامي، وبتنقيته مما يتنافى معه.

3 - إعادة بناء الهيكل التنظيمي للمصرف مع تعديل لوائح ونظم العمل ومحتوى الوظائف وشروط التوظيف بما يتلاءم مع الوضع الجديد.

4 - تكوين هيأة رقابة شرعية خارجية وداخلية وفق ما جاء في معايير الضوابط الصادرة عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

5 - تعديل أو وضع نماذج للعقود والمستندات المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية

6 - فتح حسابات لدى المصارف في الداخل والخارج، وتصحيح الحسابات التي لدى المصارف التقليدية المحلية

7 - إعداد برنامج لتهيئة الطاقات البشرية وتأهيلها لتطبيق العمل المصرفي الإسلامي.

8 - اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط والأخلاقيات الصادرة عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

● **معايير المحاسبة الإسلامية:**

يمكن توضيح مفهوم معايير المحاسبة الإسلامية، أنها مجموعة من الإرشادات والتوصيات التي يجب الالتزام بها عند تنفيذ العمليات المحاسبية، بما في ذلك قياس وعرض والإفصاح عن المعاملات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال فترة زمنية محددة، تعد هذه المعايير مقياساً ضرورياً لتقييم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، فضلاً عن كونها معايير للتدقيق تتيح إبداء الرأي الفني المحايد بشأن تلك المعاملات. (رفيقة وياسمينة، 2022)

● **الجهة المصدرة للمعايير الشرعية (أيوفي):**

أصدرت هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI حتى الآن أكثر من 100 معيار محاسبي ومراجعة، تغطي جميع جوانب الأنشطة المالية الإسلامية. تستند هذه المعايير إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وتراعي أيضًا المعايير المحاسبية الدولية المعمول بها في العالم. نظراً لانتشار العديد من المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك المصارف الإسلامية، تُعد المعايير المحاسبية الإسلامية من أفضل الوسائل لحل المشكلات المحاسبية التي تواجه هذه المؤسسات. (عبد الوهاب والعزكي، 2024)

إنَّ هيأة "أيوفي" هي منظمة دولية تُعنى بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وبشكل أوسع للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بشكل عام. تأسست هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410 هـ الموافق 26 فبراير 1990 في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيأة في 11 رمضان 1411 هـ الموافق 27 مارس 1991 في دولة البحرين بصفتها هيأة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022).

- **أهمية التزام بالمعايير الشرعية للمصارف الإسلامية:**

إن وجود معيار شرعي أو محاسبي شرعي لكل عقد ومنتج مطبق يعتبر في غاية الأهمية بسبب الفوائد التالية: (القره داغي، 2024)

- يمنح المعيار الشرعي لأي خدمة أو منتج صياغة قانونية واضحة، مما يتيح للمؤسسة المالية اتباعه بثبات ووضوح، ويؤدي إلى تطبيق أحكام الشريعة بدقة. ويترتب على ذلك كسب ثقة واحترام المتعاملين مع المؤسسة.
- يساهم الالتزام بهذه المعايير في تعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات المالية، بل ويساهم في توحيدها من حيث العقود والضوابط والمبادئ العامة.
- تُفيد المعايير الشرعية المتعاملين من حيث الالتزام بأحكام الشريعة، مما يمكنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم بوضوح. فهي توجه السلوك المالي والوظيفي.
- تساعد المعايير الشرعية الجهات القضائية أو التحكيمية في الوصول إلى أحكام عادلة وواضحة، حيث إن تنوع الفتاوى وتضاربها يُعد من معوّقات العمل المصرفي الإسلامي. لذا فإن تحقيق التجانس في الفتاوى المالية أصبح ضروريًا.

- تفيد هذه المعايير الدولة والمصارف المركزية، وجهات الرقابة والتدقيق في كيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وتنظيمها، وفهم أعمالها وعقودها وطريقة التدقيق عليها بناءً على أسس وضوابط حددتها المعايير الشرعية. كما تمنح المؤسسات المالية الإسلامية هويتها الخاصة.
- تفيد هذه المعايير الشرعية والمحاسبية شركات التدقيق الخارجي في ضبط وتدقيق الأعمال الداخلية بناءً على معايير محددة. حيث تساهم المعايير الشرعية في زيادة كفاءة التدقيق، وتقلل من أخطاء العاملين في المؤسسة وتسهل مهمة المدقق.

قراءة في المعيار الشرعي رقم 6 بشأن تحول المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي:

- **نبذة تاريخية عن المعيار:**

قرر المجلس الشرعي لهيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اجتماعه رقم (5) المنعقد في الاثنين 8 - 12 رمضان 1421/هـ، في مكة المكرمة إعطاء أولوية لإعداد المعيار الشرعي لتحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي، كما ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (8) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 28 صفر – 4 ربيع الأول 1423هـ = 11 – 16 مايو 2002م التعديلات التي أدخلتها لجنة المعايير الشرعية، وأدخل التعديلات التي رآها مناسبة، واعتمد هذا المعيار بالإجماع في بعض البنود، وبالأغلبية في بعضها، على ما هو مثبت في محاضر اجتماعات المجلس. (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022، الصفحات 131 - 132)

ويهدف هذا المعيار إلى بيان الإجراءات والآليات والمعالجات الواجب مراعاتها ليتحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويحقق أهداف ووظائف العمل المصرفي الإسلامي بخصائصه من حيث التزامه ووظائفه وعلاقاته، كما يتضمن الإشارة إلى أهم أنشطة العمل المصرفي الإسلامي التي تمثل بدائل لتطبيقات المصرف التقليدي قبل التحول.

- **نطاق المعيار:**

يشمل هذا المعيار مقومات تحول المصرف التقليدي إلى مصرف بموجب قرار بالتحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتم إعلانه، سواء كان القرار من داخل المصرف، أو من خارجه بتملكه من قبل الراغبين في تحوله، والمدى الموضوعي الزمني للتحول، وأثر التحول على طرق تلقي الأموال وكيفية توظيفها، والمعالجة لكل من التزامات المصرف وحقوقه قبل التحول ما قبض أو دفع منها وما لم يقبض أو لم يدفع، وكذلك الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول، ووجوه التصرف فيها.

ولا يشمل هذا المعيار ما كان مباحاً من أعمال المصارف ومكاسبها، إذ ليس محلاً للتحول؛ لأنه لا محظور شرعاً في الاستمرار عليه والانتفاع به. كما لا يشمل ما يتعلق بإنشاء المصارف التقليدية نوافذ أو إدارات أو وحدات إسلامية. (**هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، 2022، **صفحة** 133).

يجب تنفيذ جميع ما تطلبه الشريعة عقب التحول فورًا إلا فيما تقتضيه الحاجة من خطر الانهيار مثلا: إذا لم يقرر المصرف التحول الكلي لا يُدرج بين المصارف الإسلامية، ويجب الإسراع في التحول. (**الجعفري**، 2023)

- **التحول من داخل المصرف:**

فيما يتعلق بالتحول من داخل المصرف، يجب معالجة الالتزامات غير المشروعة من خلال السعي لعدم دفع الفوائد وعدم تقديم الخدمات المحرمة. يتضمن ذلك تعديل العمليات الداخلية لتتوافق مع المبادئ الشرعية، مثل تجنب المعاملات الربوية واعتماد البدائل الشرعية في جميع العمليات المصرفية.

- **التحول من خارج المصرف:**

عند التحول من خارج المصرف، لا مانع من ذلك بشرط الإسراع في إنهاء الخدمات

المحرمة والمبادرة إلى فك الرهون غير المشروعة. يجب التخلص من الكسب غير المشروع بأن يُصرف في وجوه الخير.

■ **منهجية الدراسة والجانب العملي:**

● اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي للجانب النظري مع استخدام أسلوب دراسة الحالة (Case Study) لمصرف الجمهورية، لربط الجانب النظري للمعيار الشرعي رقم (6) بالواقع العملي للمصرف حيث استُهدف موظفو قطاع الصيرفة الإسلامية في الإدارة العامة بمصرف الجمهورية. أما الجانب التطبيقي فتم تصميم استبيان كأداة للدراسة واستخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، والذي صُمم لتقييم محاور الالتزام بالمعيار رقم (6) وتحديد المعوقات. بحيث تم اختبار الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة، وتم الأخذ بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية. وكذلك تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 87.8 ٪ وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60 ٪. وبالتالي يمكن القول بأن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 87.8 ٪. وقد عولجت البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، حيث تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (T – test) لاختبار الفرضية الصفرية المتعلقة بمستوى الالتزام.

جدول (1): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
فقرات الاستبيان ككل	14	0.878

● **مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:**

تم وضع مقياس ترتيبي للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج وفقا لما يلي:

جدول (2) مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي "الدرجة"	المقياس	الأهمية النسبية
1 - 1.79	غير موافق بشدة	منخفضة جدا
1.8 - 2.59	غير موافق	منخفضة
2.6 - 3.39	محايد	متوسطة
3.4 - 4.19	موافق	مرتفعة
4.2 - 5	موافق بشدة	مرتفعة جدا

إجابات عينة الدراسة على فقرات محور الدراسة جدول (3)

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التوافق
1	هناك توجه ورغبة كبيرة لدى الموظفين بالمصرف للتوجه نحو التحول للعمل المصرفي الإسلامي	4.50	.5110	مرتفع جدا
2	معيار أيوفي رقم 6 واضح ومفهوم بشكل كاف	3.50	.7800	مرتفع
3	قام المصرف بإجراء التعديلات اللازمة على الهيكل التنظيمي بما يتلاءم مع المعيار رقم 6	3.38	.9240	متوسط
4	قام المصرف بتحديث عقد التأسيس والوثائق القانونية الأخرى لضمان الامتثال للمعيار رقم 6	3.38	.7110	متوسط

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التوافق
5	تم تشكل فريق عمل مخصص وتوفير التدريب اللازم لموظفي المصرف لتطبيق العمل المصرف الإسلامي	3.63	.9700	مرتفع
6	عمل المصرف على تصفية آثار العمليات التقليدية الربوية السابقة مع الأفراد	3.63	.9240	مرتفع
7	عمل المصرف على تصفية آثار العمليات التقليدية الربوية السابقة مع المصارف والمؤسسات الاخرى	3.58	.9290	مرتفع
8	عمل المصرف على تصفية آثار العمليات التقليدية الربوية السابقة مع المصرف المركزي	3.58	.7760	مرتفع
9	المصرف اتخذ الإجراءات اللازمة لتصفية القروض الممنوحة والإيرادات المستحقة غير المشروعة وفقا للمعيار 6	3.71	.7510	مرتفع
10	حدد المصرف تاريخ محدد لاكتمال عملية التحول	3.25	.9890	متوسط
11	إن المصرف اتخذ الإجراءات اللازمة لتصفية الحسابات ال – غير مشروعة وفقا للمعيار 6	3.58	.9740	مرتفع
12	عمل المصرف على تصميم النماذج والعقود والسجلات ونظم الحاسب الآلى التي يطلبها العمل المصرفي الإسلامي وفق المعيار رقم 6	4.04	.6900	مرتفع
13	قام المصرف بإجراء دراسات جدوى اقتصادية ومسح للسوق وأخذ رأي العملاء قبل البدء في عملية التحول	3.13	1.076	متوسط
14	القوانين والتشريعات الحالية تتلاءم مع متطلبات تطبيق المعيار 6	3.13	1.035	متوسط
	المتوسط العام	3.57	0.544	**مرتفع**

وفقًا للجدول (3)، تشير نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة حول تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي وفقًا للمعيار الشرعي رقم 6 من معايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى مستوى توافق مرتفع بشكل عام بمتوسط = 3.57، وانحراف معياري= 0.544. حيث حصلت العبارة المتعلقة بوجود توجه ورغبة كبيرة لدى الموظفين للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي على أعلى متوسط حسابي (المتوسط = 4.50، انحراف معياري = 0.5110)، مما يشير إلى مستوى توافق مرتفع جدًا. تليها العبارة المتعلقة بتصميم النماذج والعقود والسجلات ونظم الحاسب الآلي وفق المعيار رقم 6 (المتوسط = 4.04، انحراف معياري = 0.6900) بمستوى توافق مرتفع. في المقابل، حصلت العبارتان المتعلقتان بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية ومسح السوق، وملاءمة القوانين والتشريعات الحالية مع متطلبات تطبيق المعيار 6 على أدنى متوسط حسابي (المتوسط = 3.13، انحراف معياري = 1.076 و1.035 على التوالي)، مما يشير إلى مستوى توافق متوسط.

تظهر النتائج أن معظم الإجراءات المتعلقة بتطبيق المعيار رقم 6 قد تم تنفيذها بمستوى مرتفع من التوافق، مع وجود بعض الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، خاصة فيما يتعلق بالدراسات الاقتصادية والقوانين والتشريعات.

- **ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:**

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد من أن هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وللوقوف على ذلك تم استخدام اختبار Shapiro Wilk –، وعلى أساس الفرضية التالية:

- الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

والجدول التالي يبين نتائج اختبار Shapiro – Wilk.

جدول رقم (4): نتائج اختبار Shapiro - Wilk

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Shapiro - Wilk	المعنوية المشاهدة
محور الدراسة	3.57	0.544	0.948	0.248

من نتائج الجدول أعلاه رقم (4)، يتبين أن قيمة مستوى المعنوية المشاهدة أكبر 0.05 مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام أساليب التحليل الإحصائي المعلمي في اختبار فرضية الدراسة

■ **اختبار فرضية الدراسة:**

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار t لعينة واحدة لاختبار فرضية الدراسة

الفرضية	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
لا يوجد التزام ذو دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية بمتطلبات المعيار رقم (6) « التحول من المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي»الصادر عن (أيوفي).	23	3.57	0.544	5.150	0.000

وفقًا لنتائج الدراسة الموضحة في الجدول (5)، يلاحظ أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.57) بانحراف معياري قدره (0.544)، وعند اختبار الفرضية الصفرية باستخدام

اختبار (T)، تبين أن القيمة المحسوبة لاختبار (T – value) بلغت (5.150)، يشير إلى وجود فجوة دالة إحصائياً بين إجابات الموظفين وبين منطقة الحياد، مما يعني أن هناك الالتزام جيد بالمعيار رقم (6) في مصرف الجمهورية من وجهة نظر العينة، وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وبمستوى دلالة (0.000). وبما أن قيمة الدلالة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود التزام ذو دلالة إحصائية بمتطلبات المعيار رقم (6) في مصرف الجمهورية. ويُفسر الباحثان قوة هذه الدلالة بالخطوات العملية والملموسة التي اتخذها المصرف نحو التحول خلال مسيرته، والتي انعكست بوضوح واتساق في إجابات أفراد العينة من موظفي قطاع الصيرفة الإسلامية. ومع ذلك، فإن المتوسط الحسابي (3.57) يشير إلى أن هناك مجالاً للتحسين والتطوير في مستوى الالتزام.

■ **النتائج:**

1. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث تبين وجود التزام ذو دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية بمتطلبات المعيار رقم (6).
2. هناك اتجاه إيجابي ورغبة قوية نحو إكمال تطبيق الصيرفة الإسلامية بين موظفي المصرف، الأمر الذي يساعد في تحقيق عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية.
3. اتخذ مصرف الجمهورية خطوات ملموسة في تطبيق معظم جوانب المعيار رقم (6). وبالرغم من المستوى الجيد للدلالة الإحصائية، إلا إن الواقع التطبيقي يشير إلى أن الالتزام لا يزال «جزئياً»؛ فالنتائج تؤكد أن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح وفق نهج تدريجي، ولكن لم يتم الوصول بعد إلى مرحلة التحول الكامل والإعلان الرسمي عنه.
4. التحول إلى الصيرفة الإسلامية وفق ما جاء بالمعيار يواجه بعض التحديات مثل نقص الكفاءات والخبرات المؤهلة، وتحديات تنظيمية وتشغيلية في البنية الهيكلية للمصرف، لكنه يسير في الاتجاه الصحيح.

■ **التوصيات:**

1. تعزيز وتطوير الكوادر البشرية من خلال برامج التدريب للموظفين لزيادة فهمهم وكفاءتهم في تطبيق المعايير الشرعية. واستقطاب خبراء ومستشارين في الصيرفة الإسلامية لتقديم الدعم الفني ونقل الخبرة والمعرفة.

2. العمل مع الجهات التشريعية لتطوير القوانين والتشريعات اللازمة التي تحقق العمل بالمعايير الشرعية الصادرة عن (ايوفي). وبما يتلاءم مع متطلبات الصيرفة الإسلامية.

4. إعادة جدولة الخطة التنفيذية لمراحل التحول الكامل؛ وإعلان جدول زمني واضح ونهائي لاكتمال عملية التحول.

5. تعزيز التواصل مع العملاء والمجتمع المحلي وأصحاب المصلحة لزيادة الوعي حول الصيرفة الإسلامية وبناء الثقة في عملية التحول.

6. إجراء مراجعات دورية لضمان وتعزيز الالتزام المستمر بالمعيار الشرعي رقم 6 وتحديد مجالات التحسين.

■ **خاتمة البحث:**

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن مصرف الجمهورية قد قطع خطوات فعلية وجادة في طريقه نحو التحول الكامل للصيرفة الإسلامية، وهو ما أثبته التحليل الإحصائي عبر الالتزام الجيد بمتطلبات المعيار الشرعي رقم (6). إلا إن واقع الحال يشير إلى أن عملية التحول لم تكتمل بعد بصورتها النهائية، حيث يتبنى المصرف حالياً نهجاً تدريجياً في تحوله الأمر الذي أخذ وقتاً طويلاً.

وقد تبين أن هذا التأخير في الوصول إلى «التحول الكامل» لا يعود لنقص في رغبة الموظفين أو إرادة الإدارة، بل هو نتيجة مباشرة لعدة تحديات تتمثل في ضعف القوانين والتشريعات التي لا تزال تحتاج إلى تطوير لتلائم طبيعة الصيرفة الإسلامية، فضلاً عن

الحاجة الماسة لتعزيز الخبرات الفنية التخصصية لدى الكادر البشري. إن على مصرف الجمهورية في سبيل إتمام هذه الرحلة والاعلان عن التحول الكامل للصيرفة الإسلامية، ان يكون قادرا بقدرته على تحويل هذا الالتزام الجزئي بالمعيار رقم (6) إلى تطبيق فعلي والتزام كامل بكافة إجراءاته.

■ **المراجع:**

افتوحة، مصطفى ساسي، والضاوي، عواطف عاشور. (2019). معوقات تحول المصارف التجارية الليبية لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية. دراسات محاسبية (3)، 294 - 326.

التارقي، فدوى حسين، وعمران، سمية خليفة. (2025). مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في مدينة سبها وضواحيها». مجلة جامعة فزان العلمية، 686 - 705.

سليم، أحمد محمد؛ بلقاسم، امحارب سعد؛ بلعيد، نعيم مصباح. (2023). مدى التزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف العامة العاملة في مدينة درنة، مجلة الدراسات الاقتصادية، (6).

الشريف، محمد،، و الحداد، فيصل. (2020). معوقات تحول المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية في ليبيا نموذج مصرف الصحاري الليبي. مجلة الرفاق للمعرفة. (5)، 1 - 34.

باشا، رفيقة، وعمامرة، ياسمينة،(26 فبراير 2022) مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيأة "AAOIFI" في المؤسسات المالية – دراسة حالة تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (01) في مصرف قطر الإسلامي. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة.

بن الدين، بوقندي (2021 - 2022) بعنوان: المعيار الشرعي رقم(6)"تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي" من معايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) - تحليلا وتطبيقا

بن ثابث، بوفاتح. (2018). بعنوان: تحول المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية: مدخل نظري، قراءة في المعيار الشرعي رقم (6) مع دراسة حالة بنك الكويت الدول

بن عيسي، آية، وملالة، إيمان. (2021–2022). تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية:

دراسة حالة بنك الفلاحة للتنمية الريفية.

الجعفري، عائشة حسين. (2023). لُب التيسير لوَجيز المَعايير (خاص ببرنامج المراقب والمدقق الشرعي (CSAA) مقتبس من نص المعايير الشرعية لهيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)..

شرون، عزّ الدين (11 يونيو 2017) آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية. مجلة الباحث الاقتصادي.

عبد الوهاب، هشام، والعزكي، زيد أحمد (1 مارس 2024) تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية وأثرها على أداء المصارف الإسلامية القطرية: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي. مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث.

القرەداغي، علي. (2024). آلية الالتزام بالمعايير الشرعية وضرورته. تم الاسترداد في 16 يوليو 2024 من https://alqaradaghi.com/

محمود، دعاء شاكر، ومهدي، حسين رضا. (2022). تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

المسعودي، أحمد أسعد أحمد، (ديسمبر 2024) تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي. مجلة الأصالة، المجلد الثاني.

هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2022). المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية التي تم اعتمادها حتى جمادى الآخر 1443 هـ – يناير 2022 م. المنامة، البحرين.

- **ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:**

Albrassi, A., Bello, I., & Alhabshi, R. (2018). Conversion of conventional banks to Islamic banks in Libya: Issues and challenges.

Song, I. (2014). Islamic Banking Regulation and Supervision. IMF Working Paper.